# الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

## اجتماع وزراء المالية والمحافظين الخليجيين مع لاغارد بالكويت السبت

سيعقد اجتماع في الكويت صباح السبت المقبل في فندق الشيراتون يجمع وزراء المالية الخليجيين ومحافظي البنوك المركزية مع مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد، وستكون هناك كلمة افتتاحية تعقبها جلسة مغلقة ثم مؤتمر صحافي لوزير المالية أنس الصالح ولكريستين لاغارد وأمين عام مجلس دول التعاون الخليجي د.عبداللطيف بن راشد الزياني.

### بعد غياب القطاع الخاص عن الإدراج 3 أعوام.. مجموعة ميزان تتقدم للإدراج

# الوزان.. مجموعة عائلية ضخمة تتحضر لدخول البورصة الكويتية

العلامات التجارية التي تمتلكها شركة ميزان القابضة

**عاد القطاع الخاص لطلب الادراجات في البورصة الكويتية مع اعلان أمس مجموعة الوزان العائلية ادراج شركة ميزان القابضة عبر تقدمها للادراج بالبورصة، بعد غياب زاد على 3 أعوام، وتحديدا منذ صدور شروط الادراج الجديدة لهيئة اسواق المال في 20 ابريل 2011.**

**وكانت شركة الامتياز للاستثمار آخر شركة من القطاع الخاص أدرجت في 19 ابريل 2011، بينما لم تشهد البورصة سوى إدراج بنك وربة في 3 سبتمبر 2013، وهو بنك تأسس بقانون. وبانتظار موافقة هيئة أسواق المال على طلب الشركة. يبدو أن المرحلة الحالية ستشهد ادراج نوع جديد من الشركات الكبيرة والتشغيلية، على عكس مرحلة ما قبل تأسيس الهيئة وقبيل الأزمة المالية، التي شهدت دخول شركات مازالت السوق تعاني منها حتى الآن. وفيما يلي تفاصيل عن الوافد الجديد للبورصة:**

أعلنت شركة ميزان القابضة، شركة مساهمة كويتية مقفلة، وهي من كبرى شركات تصنيع وتوزيع وتجارة المنتجات الغذائية والاستهلاكية في منطقة الخليج، أنها تقدمت إلى هيئة أسواق المال الكويتية بطلب الإدراج في السوق الرسمي بسوق الكويت للأوراق المالية.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس إدارة شركة ميزان القابضة، خالد جاسم الوزان: «تقدم الشركة بطلب إدراجها يعد خطوة مهمة للشركة وأيضا للقطاع الخاص في منطقة الخليج، إذ ستتيح للمستثمرين فرصة نادرة للاستثمار في قطاعات الغذاء والمشروبات والسلع الاستهلاكية النامية. تتطلع الشركة إلى الحصول على موافقة هيئة أسواق المال والمضي قدما في إدراج الشركة في الكويت».

**وتعتبر مجموعة شركة ميزان القابضة من خلال شركاتها التابعة مصنع وموزع ومورد قائم على التكامل العمودي في مجال الأغذية والمشروبات ومنتجات وخدمات السلع الاستهلاكية سريعة الدوران منذ أكثر من 70 عاما في الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، وأيضا في الشرق الأوسط حيث توسع عمليات الشركة.**

**«الوطني للاستثمار» مديراً للاكتتاب ومستشاراً لإدراج 30٪ من أسهم مجموعة ميزان**

**إيرادات المجموعة 141 مليون دينار ولديها 29 شركة تابعة استهلاكية وصناعية**

**لدى مجموعة ميزان 25 ألف صنف في قطاعات السلع الاستهلاكية والخدمات ويعمل لديها 7500 موظفا**

وتخطط الشركة التي حققت إيرادات بلغت 141 مليون دينار في عام 2013، لطرح عدد 88,95 مليون سهم، أي ما يعادل 30٪ من رأسمال الشركة، وذلك في طرح ثانوي للأسهم تديره شركة الوطني للاستثمار بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية، تمهيدا لإدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية. وتهدف الشركة من خلال هذا الطرح توسعة قاعدة المساهمين في الشركة.

هذا وتنقسم عمليات الشركة من خلال 29 شركة تابعة في المجالين «الغذائي» و«غير الغذائي» الذي يضم المنتجات الاستهلاكية والصناعية المكملة. وكانت الشركة قد حققت 75٪ من إيراداتها في عام 2013 من القطاعات التي تخدم المستهلك بشكل رئيسي.

وتوزع مجموعة ميزان أكثر من 25,000 صنف (أي وحدة تخزين – SKU) في قطاعي السلع الاستهلاكية والخدمات ذات الصلة، لتكون مجموعة ميزان إحدى كبرى الشركات من ناحية المنتجات والخدمات الاستهلاكية، والمبيعات، والحصة السوقية، إضافة إلى حصة إيرادات الشركة من إجمالي مصروفات المستهلك في الفئات التي تخدمها ميزان القابضة.

وعلى صعيد التجهيزات الغذائية، تحضر مجموعة ميزان نحو 100,000 وجبة في اليوم في مطابخ ذات حجم صناعي منتشرة في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، مما يجعل المجموعة من كبرى الشركات العاملة في هذا المجال. كما تقدم المجموعة خدمات غذائية تخدم بها قاعدة عملاء كبيرة تتضمن الأمم المتحدة وجهات حكومية.

أما في المجالات الأخرى بخلاف الأغذية، تخدم مجموعة ميزان قطاعين وهما قطاع السلع الاستهلاكية سريعة الدوران وقطاع الصناعات. حافظت المجموعة على علاقات وطيدة بينها وبين الموردون والوكالات منذ سنوات طويلة، وما زالت تمثل هذه العلاقات حجر الأساس لنجاح هذه الشريحة من الأعمال.

وبكل من المجالين الغذائي وغير الغذائي، تصنع وتوزع مجموعة ميزان أكثر من 358 منتجا استهلاكيا رائدا في مجالي الأغذية والمنتجات الاستهلاكية غير الأغذية.

### رحيلي عن وزارة التجارة سأتركه للمفاجأة أو المصادفة

# المدعج: تعديلات قانون هيئة الأسواق في مراحلها النهائية

وزير التجارة والصناعة د.عبد المحسن المدعج خلال المؤتمر الصحافي

عاطف رمضان

أكد وزير التجارة والصناعة د.عبد المحسن المدعج وجود تغييرات وزارية مرتقبة قائلا: «اعتقد مجلس الوزراء لديه نقص في عدد وزرائه، ومن حقنا وجود وزيرين معنا، حتى يساعداننا ذلك في عملية التصويت أو النقاش والعمل ولتخفيف الضغط على كاهلنا كوزراء. وفي ما يتردد عن احتمال تركه وزارة التجارة واكتفائه بوزارة التربية، قال الوزير: «أفضل أن أجيب عن هذا السؤال في الوقت المناسب من خلال المفاجأة أو المصادفة»، لكنه استدرك: «اعمل على مدار اليوم كله نظرا للمسؤولية الكبيرة التي تصديت لها، وليس لدي وقت للتواجد مع اولادي، لكن الامور في مراحلها النهائية، وسواء عملت في «التجارة» او «التربية» فالمهم اني أؤدي واجبي».

وفي ما يتعلق برأيه بمجلس المفوضين الجديد لهيئة اسواق المال وانفتاحه على كل الاطراف في الفترة الأخيرة، اجاب المدعج: «مجلس جيد، وأتفاءل بوجودهم، فهم شباب لهم مساهمات سابقة وهم اهل سوق، وقد لامست فيهم الجانب المرن في التعامل، وهذا مطلب اساسي، فدائما المسؤول لابد ان يتحسس ويتلمس مشاكل من يقوم بخدمته، فلابد من مجلس مفوضي «الهيئة» ان يعيشوا مع الناس، واتوقع انهم سيعملون بالشكل الصحيح».

وسألت «الأنباء» خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده الوزير مساء أول من امس عقب الاجتماع الاول للجنة الوطنية لحماية المستهلك.

وفي سؤال حول أين وصل مشروع فك التشابك الرقابي بين وزارة التجارة وهيئة أسواق المال المنتظر منذ فترة طويلة، اجاب الوزير: أرسلت كتابا الى هيئة الاسواق للتوقيع على مذكرة التفاهم وأن مسؤولي «الهيئة» وعدونا بحسم الموضوع قريبا، وأوضح أنه بحكم تشكيل اعضائها الجدد قد تحتاج لأيام للرد على الوزارة .

وعن تأجيل فك التشابك متفائل بالهيئة الجديدة.. شباب.. ومرنون.. ويفهمون السوق

**مجلس الوزراء لديه نقص في عدد وزرائه.. ومن حقنا وجود وزيرين معنا**

**فك التشابك الرقابي سيحتاج وقتاً لأن المفوضين جدد**

**كونترات بالأقنيوز لتلقي شكاوى المواطنين والمقيمين في قضايا الاستهلاك**

**بعض مواد قانون حماية المنافسة تحتاج لتغيير**

**هناك زيادة غير مبررة للأسعار.. لكن على المستهلك أن يبحث عن سلع بديلة**

لاحتمالية تعديل القانون الخاص بـ«الهيئة» مع عودة البرلمان الشهر المقبل، قال المدعج: القانون موجود ونحن نعمل فيه، وتم تشكيل لجنة متخصصة تضم خبراء، وهم الآن في المراحل النهائية لتقديم مقترحات حول المواد المفترض ان تجري عليها تعديلات على أن تقدم لاحقا لمجلس الامة للموافقة عليها في حال تمت الموافقة عليها من مجلس الوزراء كمشروع قانون.

ومن ناحية أخرى، قال المدعج أنه من المرتقب صدور اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك نهاية الشهر الجاري.

وأوضح ان قانون حماية المستهلك الصادر في دور الانعقاد الماضي سيلعب دورا مهما في القضايا التي تخص المستهلك، مشيرا الى ان الوزارة أعدت «كونترات» في بعض المجمعات التجارية مثل الأقنيوز لتلقي شكاوى المواطنين والمقيمين فيما يخص حماية المستهلك وتوعيتهم بمثل هذه الامور.

وعن عمل جهاز حماية المنافسة ومقره الجديد أفاد المدعج بانه في المراحل النهائية لاقرار الكادر خاصة أن بعض أعضاء الجهاز استقال وجار العمل لاستبدالهم باعضاء جدد لاكتمال تشكيل مجلس ادارته، وأن بعض مواد القانون تحتاج لتهذيب ولائحته التنفيذية على وشك الانتهاء.

واشار إلى أنه تم استئجار مكان جديد للجهاز وبصدد تجهيزه، متوقعا الانتهاء من اللائحة ومن بعض الامور المتعلقة بالجهاز مطلع العام المقبل.

وحول رؤيته عن احتمالية نزول أسعار السلع الغذائية بعد انخفاض أسعار النفط قال المدعج: اذا ارتضيت بالاقتصاد الحر فتترك الأسعار تحكم من قبل الناس، وقد تكون هناك زيادة غير مبررة للأسعار ولكن لا تقوم الدولة بتخفيض سعر أي سلعة، فوعي المستهلكين امر من شانه تحديد أسعار السلع من خلال شرائهم للمنتجات البديلة عن السلع المرتفعة السعر.

وأشار الى ان وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح بدأت تعمل بجدية لاظهار الدور الحقيقي للجمعيات التعاونية الذي لا يهدف الى الربح بالتعاون مع مسؤولي تلك التعاونيات.

وعن اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قال الوزير انها على الابواب فجار تجهيز مقر وطاقم من الموظفين وسيعلن عن بدء المشروع خلال ديسمبر المقبل.

وعن رفع الدعم عن منتجات الطاقة، قال المدعج مجلس الوزراء احال هذا الملف الى اللجان التي تلتقي بالقطاعات تأثيراته على الاسواق، والحركة الصناعية في السوق، فالمبدأ موجود وسنمشي فيه، مثلما يتم في الكهرباء.

## حقائق عن مجموعة الوزان

- تشغل عمليات في سبع دول من خلال 29 شركة تابعة لها، ويعمل فيها 7,500 موظف.
- تتمتع العلامات التجارية الخاصة بالمجموعة مكانة مرموقة منها كتكو، الوزان للتونه، أرز الوزان وكونتري، لحوم خزان، مياه أكوجلف ودانه، معلبات دانيه، وسوفتي.
- يغطي نشاطها مختلف القطاعات الاستهلاكية، ويدعمه علاقات طويلة الأمد مع شركات عالمية معروفة منها جونسون آند جونسون Johnson & Johnson، وكميبرلي كلارك Kimberly Clark وريكيت بنكينزر Reckitt Benckiser وجنرال ميلز General Mills وساره لي Sara Lee رد بل Red Bull (في الإمارات) والعديد من الشركات المصنعة الأخرى.
- توزع أكثر من 25,000 صنف (SKU) في قطاعي السلع الاستهلاكية والخدمات ذات الصلة.
- تقدم أكثر من 100,000 وجبة يوميا في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة في قطاع التجهيزات الغذائية.
- تمتلك مرافق تصنيع الغذاء والمشروبات والسلع الاستهلاكية على مساحة تغطي 130,000 متر مربع في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية وأفغانستان.

### ادعاءات الشركة محض افتراء وتعدٍ على أملاك حكومية

# «التجارة» تكذّب خبر «الوطنية العقارية» بتسلمها من جديد إدارة المنطقة الحرة

عاطف رمضان

**قالت وزارة التجارة والصناعة في بيان حصلت «الأنباء» على نسخة منه بشأن قيام الشركة الوطنية العقارية بإعلان ملصق يزعم ان الحكم الاستئنافي رقم 2309، ورقم 2336، ورقم 3013 لسنة 2004 تم تنفيذه لصالحها بموجب محضر رسمي والادعاء بأن المنطقة الحرة أصبحت في حيازتها وإدارتها: تعلن الوزارة أن ما جاء في الاعلان هو محض افتراء وقفز على الحقيقة.**

**وكانت «الوطنية العقارية» أعلنت على موقع البورصة أمس أنها تسلمت إدارة المنطقة التجارية الحرة رسميا من إدارة التنفيذ بوزارة العدل بموجب محضر إثبات حالة بتسليم إدارة المنطقة الحرة للشركة بمعرفة مأمور التنفيذ التابع لوزارة العدل بتاريخ 2014/10/19 نفاذا للحكم النهائي الصادر لصالح الشركة في الاستئنافات التي أقامتها الشركة، والذي قضى في منطوقه بإلغاء القرار الإداري رقم 507 لسنة 2006 الصادر من وزير التجارة والصناعة وما ترتب عليه من آثار.**

**محضر التنفيذ تم بالتواطؤ ودون حضور من يمثل الوزارة المالك للمنطقة**

**الوزارة طعنت على حكم الاستئناف لوقف التنفيذ والتمييز محدد لنظره جلسة 2 ديسمبر**

**الوزارة تنبه العملاء والمستثمرين إلى استمرار التعامل معها ممثلة في هيئة الصناعة**

وفي بيان وزارة التجارة، قالت فيه: ان ادعاء الشركة بحيازتها وإدارتها للمنطقة الحرة لا يعدو ان يكون غصبا وتعديا لا يستند الى سنده القانوني الصحيح، حيث ان المنطقة الحرة أملاك حكومة تعود لوزارة التجارة والصناعة منذ تم فسخ العقد المبرم مع تلك الشركة في عام 2006.

واشارت الوزارة الى ان محضر التنفيذ المزعوم قد تم بالتواطؤ ودون حضور من يمثل الوزارة المالك للمنطقة الحرة والصادر ضدها الأحكام المزعوم بتنفيذها يعتبر غير صحيح قانونا ومعدوما علما انه قد تم الطعن على هذه الاحكام بالتمييز رقم 1160 لسنة 2004 وتضمن الطعن طلبا عاجلا بوقف التنفيذ، وقد تم رفع إشكال في التنفيذ تحت رقم 4870 لسنة 2014 ومحدد لنظرة جلسة 2014/12/2 بطلب وقف تنفيذ الحكم بما لازمه ان الأحكام المذكورة موقوف تنفيذها أو ترتيب أي آثار قانونية بقوة الأثر القانوني الواقف للاشكال لحين الفصل في الطعن بالتمييز أو الاشكال.

وتحذر الوزارة من أي محاولة للتمادي في التعدي على أراضيها بالمنطقة الحرة باعتبارها أملاكا حكومية، حيث ان محضر التنفيذ المتذرع به يشوبه مخالفة القانون والتحايل والتواطؤ بما يجعله محل طعن بالبطلان لإجرائه دون مواجهة الوزارة أو أي من يمثلها عند التنفيذ وجرى في مواجهة موظفة الهيئة العامة للصناعة وهي غير مختصمة في الدعوى، وجار اتخاذ الاجراءات القانونية بشأن هذا التعدي.

وتنبه الوزارة على العملاء والمستثمرين الى استمرار التعامل معها «ممثلة في الهيئة العامة للصناعة» المسند اليها إدارة المنطقة الحرة وعدم التعامل مع الشركة المذكورة تحت أي صورة وبعدم اعتراف الوزارة بأي تعامل مالي يتعلق بهذه المنطقة إلا بعد الفصل في الإشكال المطلوب فيه وقف تنفيذ هذه الأحكام لحين الفصل في الشق العاجل المعروض على محكمة التمييز.

## محفوظ: مزايا تفضيلية للبنوك الإسلامية في قطاع تمويل العقار التجاري: لا خطة للتحول لبنك إسلامي حتى الآن.. ممكن بـ 2015

رويترز: قالت إلهام يسري محفوظ مديرة الجهاز التنفيذي بالوكالة في البنك التجاري الكويتي إن البنك تمكن من خفض القروض المتعثرة إلى 1,3٪ من إجمالي محفظة القروض بعدما كانت 25٪ في 2009 إبان اندلاع الأزمة المالية العالمية.

وأكدت محفوظ في مقابلة في اطار «قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط» أن البنك أخذ في 2008 قرارا بضرورة «تنظيف» محفظة القروض وأن تكون استراتيجيته الجديدة هي الحفاظ على عملائه وأن يكون «أكثر انتقائية» في عملياته في الوقت نفسه مع بناء المخصصات التي وصلت إلى 480 مليون دينار (1,66 مليار دولار) بنهاية الربع الثاني من 2014.

وأضافت «في وقت من الأوقات كانت القروض المتعثرة تمثل 25٪ «من محفظة القروض» في 2009.. الآن مع عملية التنظيف وبناء المخصصات والتعاون مع العميل.. مع العمليات التي تمت هذه كلها وصلت الآن محفظة القروض المتعثرة إلى 1,3٪».

وقالت محفوظ إن التحول إلى بنك إسلامي سيتطلب الكثير من الأشياء، أهمها موافقة بنك الكويت المركزي وإعداد دراسات الجدوى، مبينة أن البنك لم يبدأ بعد خطوات السير في هذا الطريق.

وأكدت محفوظ أن نسبة نمو أعمال البنوك الإسلامية تفوق بكثير نمو نظيرتها في البنوك التقليدية لاسيما في قطاع تمويل العقار الذي تتمتع به البنوك الإسلامية بمزايا تفضيلية.

لكنها أضافت «ليست هناك خطة حتى الآن للتحول إلى بنك اسلامي.. لكن هناك رغبة من المساهمين ذوي النسبة الكبيرة في التحول للعمل الإسلامي.. ربما نبدأ في 2015 اتخاذ الخطوات، لكن في هذه السنة أستطيع أن أقول لك لا».